انتقال العمالة فيما بين القطاعات وانعكاسها على الإنتاجية الزراعية ومعدلات النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠

الشيماء حامد محمود حجاج **أ.د/ خديجة محمد الأعسر**
مدرس مساعد اقتصاد / اكاديمية الشروق **أستاذ الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**

مقدمة:

يمثل عنصر العمل أحد أهم العناصر فى العملية الإنتاجية، بل هو العنصر الذى يقود العملية بأكملها، ومن ثم قاطرة النمو الاقتصادى بالكامل، وذلك من خلال أثره على رفع معدلات الإنتاج، سواء كان ذلك بصورة مباشرة كأحد العناصر اللازمة للدمج بين العناصر الطبيعية والمصنعة الأخرى، وإنتاج المزيد من السلع والخدمات، أو بصورة غير مباشرة من خلال قدرته على الاختراع والابتكار لاستحداث فنون وأساليب إنتاجية حديثة، تسهم فى رفع معدلات الإنتاج، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادى والذى يمثل أحد أهم الأهداف الرئيسية التى تستهدفها السياسات الاقتصادية الكلية للدول.

إلا أن هذا الأثر الإيجابى لعنصر العمل لا يعتبر أثر لانهائى، وأنما هو أثر محدود بمدى توافر العناصر الإنتاجية الأخرى، حيث أن تزايد عنصر العمل دون توافر العناصر الأخرى يؤدى لما يعرف بقانون تناقص الغلة diminishing rate of return، بما يؤدى إلى تراجع العائد الاقتصادى ، ومن ثم معدلات النمو، وبما يتطلب معه إعادة توزيع العمالة فيما بين القطاعات، حيث يتم نقل العمالة خارج القطاعات التى تتسم بانخفاض الإنتاجية وتكدس عنصر العمل، إلى القطاعات الأخرى مرتفعة الإنتاجية و العائد، و ذلك بهدف تحقيق ما يعرف بالكفاءة والنمو الاقتصادى، وهو ما ركزت عليه العديد من الأدبيات الاقتصادية فى ظل تناولها لكيفية إحداث النمو.

وبتطبيق ذلك على الاقتصاد المصرى نلاحظ أن القطاع الزراعى يتسم بانخفاض إنتاجية العمالة الزراعة، والتى تنشأ عن إهمال وتهميش هذا القطاع داخل السياسات الاقتصادية للدولة، بالإضافة لتكدس العمالة به، مما يجعل هذا القطاع قطاع غير مؤثر فى عملية النمو، على الرغم من أهميته فى خفض معدلات الفقر، وتحقيق الأمن الغذائى والاكتفاء الذاتى، ومن ثم فإنه لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى لابد من الحد من تكدس العمالة داخل هذا القطاع بانتقالها إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى، وزيادة الاهتمام وتوفير الموارد للقطاع الزراعى لرفع معدلات الإنتاجية للعمالة المتبقية بداخله.

مشكلة الدراسة :

تتبلور مشكلة الدراسة فى أنه على الرغم من أهمية عنصر العمل فى عملية الإنتاج، إلا أن تزايد هذا العنصر عن ما يعرف بالحجم الأمثل للعمالة يؤدى إلى تراجع فى معدلات الإنتاجية، وحيث أن القطاع الزراعى المصرى يتسم بتكدس عنصر العمل، مع محدودية عناصر الإنتاج الأخرى، فإن تزايد هذا العنصر يؤدى إلى تراجع الإنتاجية الزراعية، فيما يعرف بقانون تناقص الغلة مع الحجم، و بالتالى تتمثل مشكلة الدراسة فى تحديد ما إذا كان من الأفضل الإبقاء على العمالة الزراعية داخل القطاع، أم من الأفضل إنتقالها إلى القطاعات الأخرى، لرفع مؤشرات إنتاجية القطاع و تحقيق النمو الاقتصادى بصورة عامة.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية توزيع العمالة المصرية فيما بين القطاعات الإنتاجية المختلفة، وتطورها خلال فترة الدراسة ١٩٩٥: ٢٠١٠، ومساهمة هذه القطاعات فى رفع معدلات النمو الاقتصادى، وأثر إعادة توزيع العمالة فيما بين هذه القطاعات على رفع معدلات الإنتاج، ورفع معدلات النمو الاقتصادى.

منهجية الدراسة:

لتحقيق الهدف من الدراسة سيتم تطبيق كل من نموذج التركيب القطاعى للنمو فى ظل التغيرات الهيكلية Sectoral Decomposition of Growth with Structural Shifts (Bosworth and Collins, 2008)، و نموذج إعادة توزيع العمالة وأثرها على رفع معدلات الإنتاجية shift-share analysis of labor productivity model

و تنقسم هذه الدراسة إلى المحاور التالية :

- أثر انتقال العمالة ضمن أدبيات النمو الاقتصادى.
- تطور العمالة المصرية وتوزيعها فيما بين القطاعات.
- المساهمات الاقتصادية للقطاعات فى عملية النمو الاقتصادى.
- أثر إعادة توزيع العمالة المصرية فيما بين القطاعات على معدلات النمو الاقتصادى.

١. أثر انتقال العمالة ضمن أدبيات النمو الاقتصادى:

ظهرت خلال السبعينات العديد من نظريات النمو التى تعالج مشكلات التنمية وأثر انتقال العمالة والتغير الهيكلى على كيفية إحداث النمو، و قد كان من أهمها نماذج التغير الهيكلى structural-change models ، والتى أوضحت الآليات المستخدمة من الدول للتحول من المجتمعات الريفية التى تعتمد على الزراعة، إلى مجتمعات أكثر تحضرا تعتمد بشكل أكبر على الصناعة، والتى أوضح الكلاسيك أنها القطاع الوحيد الذى يتميز بتزايد العائد على الإنتاج، و قد استخدموا فى ذلك النظرية النوكلاسيكية عن التوزيع والأسعار، بالإضافة إلى استخدامهم لبعض التحليلات القياسية من أجل الوصول إلى النتائج الخاصة بهذا النموذج، ومن أهم هذه النظريات نظرية two-sector surplus labor و التى وضعها W. Arther Lewis و نظرية patterns of development و التى وضعها Hollis B. Chenery

١-١: نظرية two-sector surplus labor

تعد نظرية لويس من أهم النظريات التى تعاملت مع عملية التنمية فى البلدان النامية، و التى تعانى من تزايد عنصر العمل، حيث ينقسم الاقتصاد إلى قطاعين رأسيين، القطاع الزراعى و الذى يعانى من تكدس العمالة وصفرية الإنتاجية الحدية للعامل، وهو ما اسماه لويس بفائض العمل، والذى يمكن انتقاله بين القطاعات دون حدوث اى خلل إنتاجى، أما القطاع الأخر فهو القطاع الصناعى والذى يمكنه استيعاب العمالة ويتميز بتزايد الإنتاجية، حيث يتوقف انتقال العمالة بين هذين القطاعين على كبر حجم القطاع الصناعى، والذى يعتمد بدوره على حجم التراكم الرأسمالى الذى يحدث بهذا القطاع، والذى يعتمد على حجم الأرباح المحققة فى هذا القطاع، والتى تمثل فائض الأجور، و ذلك فى ظل فرضية أن المستثمرين يقومون باستثمار كامل أرباحهم، كما يعتمد هذا النموذج على افتراض أخر إلا وهو أن الأجور فى القطاع الصناعى تعتمد على الأجور فى القطاع الزراعى بالإضافة إلى هامش أجر، والذى يعد كعامل جذب للعمالة إلى هذا القطاع، و قد قدره لويس ب ٣٠% من الأجر فى القطاع الزراعى، كما اعتبر أن منحنى عرض العمل فى القطاع الصناعى كامل المرونة، وقد مثل لويس نموذجه كما في شكل (١).

حيث اعتبر أن رأس المال المادى والتكنولوجيا ثابتان فى القطاع الزراعى، وبالتالى فإن القطاع الزراعى يعانى من تراجع الإنتاجية الحدية والمتوسطة لعنصر العمل، وقد بنى لويس تحليله بالاستناد إلى فرضيتين أساسيتين:

- **أولهما:** أن إنتاجية العامل فى القطاع الزراعي تساوى صفر
- **ثانيهما:** أجر العامل يساوى إنتاجيته المتوسطة

شكل (١): نموذج لويس عن انتقال العمالة فيما بين القطاعات

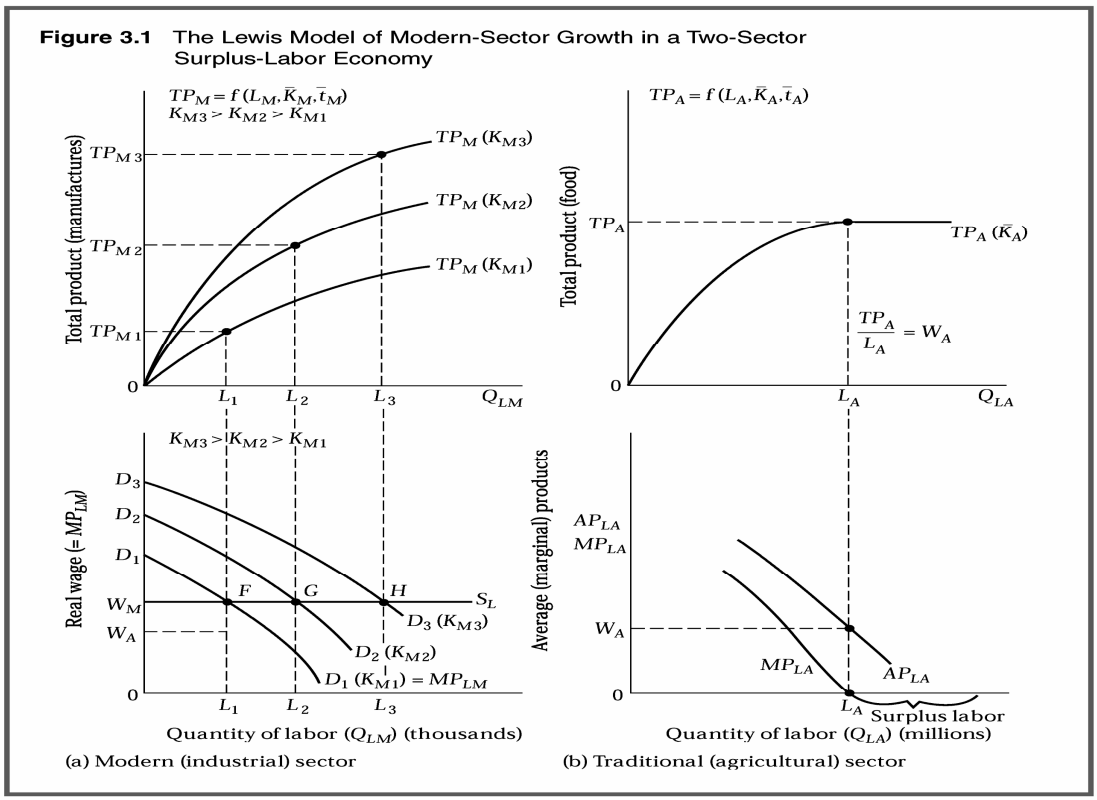

Source: Michael P. Todaro, economic development, seventh edition, Longman, New York, 2000, p85

وبالتالى فان الأجر يتراجع بتزايد عدد العمال، واللذين يكون من صالحهم الانتقال إلى القطاع الصناعى، والذى يمتاز بارتفاع الأجور به، وحيث أن الأجور فى القطاع الصناعى ثابتة مهما تزايد حجم الإنتاج، فيكون من صالح المنتجين إعادة استثمار أرباحهم فى الصناعة، مما يزيد من حجم القطاع ويؤدى إلى زيادة الإنتاج، وبالتالى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، ومن الملاحظ أن هذا النموذج اعتمد فى نظرته إلى محددات التنمية على عوامل داخلية، والتى تتمثل فى الهجرة الداخلية لعنصر العمل إلى قطاعات الإنتاج ذات العائد المتزايد، والتى تؤدى بدورها فى ظل ثبات الأجور إلى تحقيق النمو، وتستمر هذه العملية حتى يتم امتصاص فائض العمالة المتواجدة فى القطاع الزراعى بالكامل، وفى تلك الحالة يتحول منحنى عرض العمل فى القطاع الصناعى من منحنى كامل المرونة، إلى منحنى ذو ميل موجب ليعكس تغير الأجور، بما يؤثر على فائض الأرباح المتاح للمنتجين، وبالتالى يؤثر على عمليات إعادة الاستثمار والتنمية(Michael P. Todaro, 2000).

إلا أن هناك العديد من الانتقادات التى وجهت إلى هذا النموذج، حيث لا تنطبق بعض فروضه على الدول النامية:

- فقد افترض النموذج أن إعادة الاستثمار سوف تؤدى إلى طلب المزيد من العمالة، و لكن ماذا يحدث فى حال اتجه المنتجون إلى الاستثمار فى تكنولوجيا موفرة للعمل، بالإضافة إلى إمكانية توجه المنتجين إلى الاستثمار فى الخارج، وعدم زيادة الاستثمار المحلى بما يؤدى إلى عدم حدوث اى تزايد فى الإنتاج، كما سيؤدى إلى تركز الدخل لدى طبقة معينة و بالتالى لن يحقق الرفاهية الاجتماعية
- كما افترض النموذج أن القطاع الزراعى به فائض فى العمالة، بينما تتوافر فى القطاع الصناعى فرص للعمل، و هذا لاينطبق على الواقع .

- البطالة فى القطاع الزراعى تعتبر فى بعض الأحيان موسمية حيث ترتبط بالمواسم الزراعية.
- بالإضافة إلى عدم صحة فرضية ثبات الأجور حيث تتزايد الأجور بمرور الوقت.

١ – ٢: نظرية structural change and patterns of development:

اتبعت نظرية structural change and patterns of development نفس منهجية لويس، من حيث تحليل كيفية انتقال المجتمعات من مجتمعات بدائية تعتمد على الزراعة إلى مجتمعات مدنية يرتكز اقتصادها على الجوانب الصناعية و المؤسسية، و التى تعد المحرك للنمو الاقتصادى، وعلى العكس من لويس فان الادخار و الاستثمار يعدا من العوامل الأساسية للنمو ولكنها ليست كافية، فبالإضافة إلى إحداث تراكم فى رأس المال البشرى و المادى، لابد من إحداث تغييرات هيكلية فى الاقتصاد، تتضمن تغيير طرق الإنتاج، و تعديل هيكل الطلب الإستهلاكى و التجارة الدولية، هذا إلى جانب التغييرات الاجتماعية من حيث التحضر و التوزيع السكانى، فقد اهتمت هذه النظرية بالعوامل المحلية والدولية المؤثرة على النمو، و تتضمن العوامل المحلية وفرة عناصر الإنتاج، و حجم الدولة المادى و السكانى بالإضافة إلى العوامل المؤسسية، والمتمثلة فى السياسات والأهداف الحكومية بينما تتضمن العوامل الدولية سهولة انتقال رأس المال، والتكنولوجيا وحرية النفاذ إلى الأسواق الخارجية، و بالتالى تتوقف درجة التنمية فى الدول على مدى انفتاحها على العالم الخارجى، ومدى تكاملها مع الدول المتقدمة، بالإضافة إلى التغيرات الهيكلية داخل الدولة ،و التى تتضمن انتقال تركيز الأباء على الاستثمار الكيفى فى الأبناء من خلال جودة التعليم، بدلا من الاستثمار الكمى والمتمثل فى الزيادة العددية، وبالتالى فقد انصب تركيز هذه النظرية على التغير الهيكلى من القطاع الزراعى منخفض الإنتاجية إلى القطاع الصناعى مرتفع الإنتاجية، بالإضافة إلى التكامل الدولى و انتقال التكنولوجى بين الدول و التى تعد محدد خارجى للنمو.

وبالإضافة إلى النظريتين السابقتين فقد كان هناك مساهمات لجونسون و ميللور، حيث إتخذا الإتجاه المعاكس، حيث يؤدى القطاع الزراعى إلى رفع إنتاجية العمال فى الاقتصاد الريفى، مما يؤدى إلى تسريح العمالة من هذا القطاع، وتوفير الغذاء بتكاليف منخفضة للعاملين فى القطاعات الأخرى، وبالتالى زيادة مدخرات العمال وزيادة الأرباح، بما يحفز الاستثمار ويسرع من عملية التحضر و التصنيع.

وبالتالى ووفقاً لهذه النظريات؛ فإن القطاع الزراعى ستتحسن معدلات إنتاجيته، وتقل مساهمة العمالة به، وإن كان لويس يعتبر القطاع الصناعى هوالمحفز للنمو، فى حين أعتبرا جونسون وميللور القطاع الزراعى هو المحفز لهذا. (Mizuho Kida, 2011, p2)

٢ – تطور العمالة المصرية وتوزيعها فيما بين القطاعات:

٢ – ١: تطور العمالة الزراعية و نسبتها من إجمالى العمالة:

بالنظر إلى العمالة الزراعية فمن الملاحظ من خلال الجدول (١) تزايد أعداد العاملين فى القطاع الزراعى، حيث بلغت العمالة الزراعية ٧,٣ مليون عامل عام ٢٠١٠ بدلاً من ٦ مليون عامل عام ١٩٩٥، وإن كان من الملاحظ أن معدلات نمو العمالة داخل هذا القطاع كانت ذات قيمة سالبة فى غالبية سنوات الدراسة، إلا أنها شهدت طفرة فى أعداد العاملين خلال عامى ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ، و من ثم عاودت النمو بمعدلات ضعيفة لتصل أعلى قيمة لها عام ٢٠٠٨، حيث بلغ إجمالى العاملين داخل هذا القطاع ٧,٩ مليون، ومن ثم عاودت الانخفاض فى السنوات التالية.

وقد انعكست هذه التغيرات فى معدلات نمو العمالة الزراعية وعلى نسبة العاملين فى هذا القطاع إلى إجمالى العمالة والتى بلغت فى المتوسط ٣٠,٥٣%، لتعكس احتفاظ هذا القطاع بأهميته النسبية فى توفير فرص للعمل، وقدرته على الحد من معدلات الفقر إذا ما تم رفع معدلات الدخول به ، حيث يعد انخفاض الدخل الزراعى أحد العوامل الطاردة للعاملة خارج هذا القطاع، و هذا ما عكسته التطورات فى نسبة العمالة

الزراعية من الذكور والتى تراجعت من ٧٣,٠٩% عام ١٩٩٥ إلى ٦٧,٧٩% عام ٢٠١٠، وإن كانت العمالة الزراعية اتصفت بشكل عام بتزايد متوسطات انتاجيتها، حيث تزايدت مما قيمته ٥٣١٩,٦٨ جنيه عام ١٩٩٥ إلى ٢٢١١٩,٧٢ جنيه عام ٢٠١٠، مما يعكس التطورات التى شاهدها هذا القطاع من تطور فى أساليب الزراعة و استحداث التكنولوجيا والبذور المستخدمة.

جدول (١) : المؤشرات الخاصة بالعمالة الزراعية خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠

السنوات	معدل نمو العمالة الزراعية %	العاملون في الزراعة (٪ من إجمالي العمالة)	متوسط إنتاجية العامل فى القطاع الزراعى (جنيه)
١٩٩٥	-٣,٥٢	٣٤	٥٣١٩,٦٨
١٩٩٦	-١,٧٩	٣٣	٦٢٤٧,٨٧
١٩٩٧	-٤,٩٦	٣١	٧٤٤٧,٨١
١٩٩٨	-٢,١١	٣٠	٨٢٩٢,٨٢
١٩٩٩	٢,٠٩	٢٩	٨٧٠٦,٩٩
٢٠٠٠	٥,١	٣٠	٨٩٤٦,١٧
٢٠٠١	-١,٩١	٢٩	٩٥٠٣,٤٧
٢٠٠٢	-٢,٢٤	٢٨	١٠٣٠٤,٥٣
٢٠٠٣	١٢,١٧	٣٠	١٠٠٤٤,٣٨
٢٠٠٤	١١,٧٥	٣٢	٩٧٥٢,٧٠
٢٠٠٥	٠,٨٩	٣١	١٠٥٠٩,٦٢
٢٠٠٦	٠,٠٤	٣١	١١٤٠٨,٣٩
٢٠٠٧	٧,٨٢	٣٢	١٢٩٣٣,٨٩
٢٠٠٨	٢,٥٧	٣٢	١٤٢٦٩,٢٥
٢٠٠٩	-٤,٠٥	٣٠	١٧٨١٢,٥٧
٢٠١٠	-٤,٣١	٢٨	٢٢١١٩,٧٢

المصدر : حسبت من بيانات البنك الدولى، بيانات غير منشورة

٢- ٢: تطور العمالة الصناعية و نسبتها من إجمالى العمالة:

مثل القطاع الصناعى القطاع الأخير من حيث استيعابه لقوى العمل، فكما هو ملاحظ من خلال الجدول (٢)، فقد تراوح نصيب هذا القطاع من إجمالى العمالة فيما بين ١٩,٨: ٢٥,٣%، و إن كان نصيب القطاع من العمالة قد تزايد خلال السنوات الأخيرة للدراسة، و قد جاء ذلك كانعكاس لمعدلات نمو العمالة الصناعية.

جدول (٢): المؤشرات الخاصة بالعمالة الصناعية خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠

السنوات	معدل نمو العمالة الصناعية %	العاملون فى الصناعة (% من إجمالي العمالة)	متوسط إنتاجية العامل فى القطاع الصناعة (جنيه)
١٩٩٥	١,٨٥	٢١,٩	١٥٨٩٩,٢٨
١٩٩٦	١,٨٨	٢٢,٠٥	١٧١٢٧,٨٣
١٩٩٧	١,٨٦	٢٢,٢	١٩١٤٧,٨٧
١٩٩٨	١,٦١	٢٢,٣	٢٠١١٨,٥٢
١٩٩٩	٧,٠٣	٢٢,٦	١٩٩٤٥,٩٨
٢٠٠٠	-٤,٢٤	٢١,٣	٢٤٩٣٧,٤٩
٢٠٠١	١,٤٧	٢١,٣	٢٦٠٤٣,٤٦
٢٠٠٢	-٢,٠٨	٢٠,٦	٢٩٦٢٥,٠٦
٢٠٠٣	٠,٦٣	١٩,٨	٣٣٢٢٢,٢٦
٢٠٠٤	٥,٨٣	٢٠	٣٧٩٠٩,٧٣
٢٠٠٥	١١,٩٦	٢١,٥	٣٧٠١٠,٢٥
٢٠٠٦	٢,٣٧	٢٢	٤٣٩٠٦,٨٩
٢٠٠٧	٤,٩٣	٢٢,١	٤٨٨٢٣,٢٥
٢٠٠٨	٦,٧٤	٢٣	٥٦٨٠٤,٨٧
٢٠٠٩	٥,٤٦	٢٣,٧	٦٢١٣٠,٨٤
٢٠١٠	٩,٤٥	٢٥,٣	٦٥٦٦٤,٦٦

المصدر : حسبت من بيانات البنك الدولى، بيانات غير منشورة.

كما شهد هذا القطاع انخفاض فى معدلات نمو نصيبه من العمالة خلال الفترة الأولى من الدراسة حيث لم تتعدى معدلات نموها ٢% خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠٠٣، سوى عام ١٩٩٩ حيث حدثت طفرة فى معدلات نموه لتبلغ ٧,٠٣% إلا أنها انخفضت فى السنة التالية لتبلغ -٤,٢٤% عام ٢٠٠٠، إلا أنه و منذ عام ٢٠٠٤ بدأت معدلات نمو هذا القطاع فى التحسن لتبلغ أعلى معدلاتها ١١,٩٦% عام ٢٠٠٥، و لعل ذلك يرجع إلى السياسات الحكومية، و تركيزها على تحسين المناخ الاستثمارى، و دعم النشاط الزراعى فى ظل توجهها إلى التغير الهيكلى إلى القطاعات مرتفعة القيمة المضافة، حيث انعكست هذه السياسات ، بالإضافة إلى تطوير فنون الإنتاج ، واستخدام التكنولوجيا الحديثة ، و تنمية مهارات العاملين ، و تحسن مؤشرات تراكم رأس المال البشرى ، على رفع معدلات إنتاجية العاملين بالقطاع الصناعى، و التى بلغت ٦٥٦٦٤,٦٦ جنيه عام ٢٠١٠، بدلاً من ١٥٨٩٩,٢٨ جنيه عام ١٩٩٥، بمعدل نمو بلغ ٣١٣%، مما يعكس أهمية هذا القطاع و تأثيره فى النمو الاقتصادى.

٢- ٣: تطور العمالة الخدمية و نسبتها من إجمالى العمالة:

يوضح جدول (٣) أن قطاع الخدمات هو القطاع الأول من حيث استيعابه لقوى العمل، حيث تراوحت مساهمات هذا القطاع فى امتصاص قوى العمل فيما بين ٤٤: ٥١,٩% ، و إن كان على الرغم من تزايدها فى بداية فترة الدراسة لتبلغ أعلى معدل لها ٥١,٩% عام ٢٠٠٢، إلا أنها تراجعت فى السنوات التالية ، حيث صاحب ذلك تزايد فى نصيب القطاع الصناعى من العمالة، ويعد ذلك مؤشر جيد ، حيث أنه يمثل انتقال للعمالة إلى القطاعات الإنتاجية ، بما يسهم فى توافر السلع، وخفض فى معدلات أسعارها، فى حال نمو الإنتاج بمعدلات تفوق النمو السكانى.

جدول (٣): المؤشرات الخاصة بالعمالة الخدمية خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠

السنوات	معدل نمو العمالة الخدمية %	العاملون فى الخدمات (% من إجمالى العمالة)	متوسط إنتاجية العامل فى القطاع الخدمات (جنيه)
١٩٩٥	٣,٢٥	٤٤,١	١٢٤٤٦,٠٦
١٩٩٦	٣,٤٨	٤٥,١	١٣٥٤١,٣٣
١٩٩٧	٣,٦٤	٤٦,٢	١٥٢٧٧,٥٢
١٩٩٨	٤,٨٨	٤٧,٩	١٥٧٨٨,٩٦
١٩٩٩	٧,٣٨	٤٨,٧	١٥٤٩٩,١٣
٢٠٠٠	٢,٤٣	٤٩,١	١٦٣٦٧,٢٣
٢٠٠١	٣,٧٥	٥٠,٢	١٦٦١٤,٧
٢٠٠٢	٤,٦٨	٥١,٩	١٦٤٥٢,٠٣
٢٠٠٣	١,٦٧	٥٠,٤	١٧٥٦٢,٥٤
٢٠٠٤	٠,٢	٤٨,٢	٢٠٤٥٩,٥٧
٢٠٠٥	٢,٦٣	٤٧,٥	٢٢٥٣٠,٩٦
٢٠٠٦	-١,٨٥	٤٦,٦	٢٥٦٢٢,٠٥
٢٠٠٧	٣,١١	٤٦	٣١٤٩٣,١٧
٢٠٠٨	١,٠١	٤٥,٣	٣٧٣٠٣,٤٤
٢٠٠٩	٤,٣٧	٤٦,٢	٤١٤٣٨,١٧
٢٠١٠	٢,٧٥	٤٦,٣	٤٦٣٦٠,٥٨

المصدر : حسبت من بيانات البنك الدولى، بيانات غير منشورة

وقد انعكست هذه التغيرات فى نصيب القطاع من العمالة على معدلات نمو العمالة الخدمية ، و التى على الرغم من تحسنها خلال السنوات الأولى من الدراسة، لتبلغ أعلى معدل لها ٧,٣٨% عام ١٩٩٩، إلا أنها تراجعت فى السنوات التالية، أما فيما يتعلق بمتوسط إنتاجية العامل فى قطاع الخدمات تحسنها بمعدلات أقل من معدلات تحسن إنتاجية العامل فى االقطاع الصناعى ، حيث بلغ معدل نمو إنتاجية العمالة فى القطاع الخدمى ٢١٣,٣١% ، لتبلغ ٤٦٣٦٠,٥٨ جنيه عام ٢٠١٠، بدلاً من ١٢٤٤٦,٠٦ جنيه عام ١٩٩٥.

٣- المساهمات الاقتصادية للقطاعات فى عملية النمو الاقتصادى:

تلعب القطاعات الاقتصادية الثلاثة الدور الرئيسى فى عملية النمو، وإن كان هذا الأثر يختلف فيما بين القطاعات، وهو ما يوضحه الجدول (٤)، حيث يلاحظ أن القطاع الخدمى هو القطاع الرئيسى فى عملية النمو

الاقتصادى، يليه القطاع الصناعى، ومن ثم القطاع الزراعى، حيث تراوحت مساهمات القطاع الخدمى فيما بين ٤٧,٥ : ٥٢,٠٢% من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى، إلا أنه من الملاحظ تراجع الأهمية النسبية لهذا القطاع، حيث تراوحت معدلات مساهمته فى النمو الاقتصادى فيما بين ٥٠,١١% : ٥٢,٠٢% خلال الفترة الأولى من الدراسة، إلا أنه وبعد عام ٢٠٠١، بدأت الأهمية النسبية لهذا القطاع فى الانخفاض المستمر، وإن كانت قد تحسنت خلال عام ٢٠٠٧ لتبلغ ٤٩,٢٥%، إلا أنها عاودت انخفاضها فى السنوات التالية .

جدول(٤): المساهمات القطاعية فى عملية النمو الاقتصادى خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠

السنوات	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	القطاع الخدمي
١٩٩٥	١٧	٣٢	٥٠,٩٢
١٩٩٦	١٧,٢٦	٣١,٦٢	٥١,١٢
١٩٩٧	١٦,٩٥	٣١,٢٢	٥١,٨٣
١٩٩٨	١٧,١١	٣٠,٨٦	٥٢,٠٢
١٩٩٩	١٧,٣٢	٣٠,٩٢	٥١,٧٧
٢٠٠٠	١٦,٧٤	٣٣,١٣	٥٠,١٣
٢٠٠١	١٦,٥٦	٣٣,٣٣	٥٠,١١
٢٠٠٢	١٦	٣٥	٤٨,٧٢
٢٠٠٣	١٦,٣٤	٣٥,٦٧	٤٧,٩٩
٢٠٠٤	١٥,١٨	٣٦,٨٨	٤٧,٩٦
٢٠٠٥	١٥	٣٦	٤٨,٨٣
٢٠٠٦	١٤,٠٧	٣٨,٤٣	٤٧,٥
٢٠٠٧	١٤,٠٧	٣٦,٦٨	٤٩,٢٥
٢٠٠٨	١٣,٢٢	٣٧,٨٤	٤٨,٩٤
٢٠٠٩	١٣,٦٣	٣٧,٥٥	٤٨,٨٢
٢٠١٠	١٣,٩٩	٣٧,٥٣	٤٨,٤٨

المصدر : حسبت من بيانات البنك الدولى، بيانات غير منشورة

وقد انعكس هذا التراجع فى الأهمية النسبية للقطاع الخدمى على تحسن مساهمات القطاع الصناعى ، والتى تزايدت من ٣٢% عام ١٩٩٥، لتبلغ ٣٧,٥٣% عام ٢٠١٠، وإن كانت قد تراجعت خلال السنوات الأولى من الدراسة لتنخفض من ٣٢% عام ١٩٩٥ لتبلغ ٣٠,٨٦% عام ١٩٩٨، إلا أنها عاودت الارتفاع فى السنوات التالية، أما فيما يتعلق بمساهمات القطاع الزراعى، فمن الملاحظ تراجع الأهمية النسبية لهذا القطاع طوال فترة الدراسة، و إن كان قد شهد تحسن غير ملموس فى بعض السنوات، إلا أن هذا القطاع قد تراجعت أهميته النسبية بصفة عامة، لتنخفض من ١٧% فى بداية فترة الدراسة لتبلغ ١٣,٢٢% عام ٢٠٠٨، ولعل السبب فى ذلك ما يلاقيه هذا القطاع من تهميش وإهمال فى سياسات الدولة، وانخفاض مخصصاته من الاستثمار العام، مما انعكس على تراجع معدلات انتاجيته، وبالتالى مساهمته فى النمو الاقتصادى، كما يلاحظ من الجدول (٤) تحسن مساهمات القطاع الزراعى خلال العاميين التاليين، ولعل ذلك يمكن إرجاعه إلى أزمة الغذاء ٢٠٠٨، وما صاحبها من ارتفاع فى أسعار الغذاء، مما لفت أنظار العالم إلى أهمية وضرورة تنمية هذا القطاع، وأهمية التركيز عليه ضمن استراتيجيات النمو، وزيادة مخصصاته من الاستثمارات فى البنية التحتية والاستثمارات فى رأس المال البشرى، وتطوير أساليبه فى الإنتاج،واستحداث التكنولوجيا المستخدمة، حيث يمثل القطاع الزراعى أحد القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد، لما له من تشابكات أمامية وخلفية، تمكنه من تحقيق نمو متوازن يرتكز على كل القطاعات.

٤. أثر إعادة توزيع العمالة المصرية فيما بين القطاعات على معدلات النمو الاقتصادى:

تتأثر الإنتاجية الزراعية بإعادة تخصيص الموارد سواء داخل و خارج القطاع، لذا وللتعرف على أثر تنمية هذا القطاع على إعادة توزيع عناصر الانتاج بين القطاعات من خلال رفع معدلات الإنتاجية، فيمكن قياس ذلك من خلال نموذجين :

- التركيب القطاعى للنمو فى ظل التغيرات الهيكلية Sectoral Decomposition of Growth with Structural Shifts (Bosworth and Collins, 2008)

- نموذج تحليل انتقال – تشارك العمالة وأثرها على الإنتاجية shift-share analysis of labor productivity model

٤- ١: التركيب القطاعى للنمو فى ظل التغيرات الهيكلية Sectoral Decomposition of Growth with Structural Shifts (Bosworth and Collins, 2008)

حيث حاول بوسورث و كولينز(Bosworth and Collins, 2008) من خلال نموذجهما، التعرف على أثر إعادة تخصيص الموارد فيما بين القطاعات على تحقيق النمو الاقتصادى ، للتعرف على ما إذا كان هذا التحول فى صالح الاقتصاد أم لا، وذلك من خلال حساب معدلات النمو الخاصة بكل قطاع ووزنها بالنسبة لمساهمتها فى رفع معدلات النمو الاقتصادى بحيث أن المتبقى من معدل النمو الفعلى والمساهمات القطاعية فى زيادة هذا المعدل هو ما يعبر عن حقيقة هذا التحول ، فإذا كان المتبقى بقيمة موجبة فإن ذلك يوضح أن التغير الهيكلى وإعادة تخصيص الموارد الإنتاجية من القطاعات منخفضة الإنتاجية إلى القطاعات مرتفعة الإنتاجية كان لصالح الاقتصاد والعكس، وبتطبيق ذلك على الحالة المصرية نلاحظ من خلال الجدول (٥) أنه على الرغم من كون القطاع الزراعى يلعب دوراً هاماً فى النمو الاقتصادى ، حيث بلغ معدل مساهمته فى النمو الاقتصادى ١٧% عام ١٩٩٥، إلا أن هذا الدور قد تراجع فى السنوات التالية ليبلغ ١٣,٩٩% عام ٢٠١٠، وقد انعكس هذا التراجع فى معدلات مساهمة الزراعى على التزايد فى مساهمات القطاع الصناعى، والذى بلغت نسبة مساهمته ٣٧,٥٣% عام ٢٠١٠، بدلاً من ٣٢% عام ١٩٩٥، و يؤكد على ذلك قيمة المتبقى والتى جاءت بقيمة موجبة طوال سنوات الدراسة، وبالتالى ووفقاً لبوسورث وكولينز فإن هذه القيمة الموجبة تؤكد على أهمية إعادة تخصيص موارد الإنتاج من القطاعات منخفضة الإنتاجية (القطاع الزراعى)، إلى القطاعات مرتفعة الإنتاجية (القطاع الصناعى والخدمى) ، حيث أن تكدس العمالة داخل القطاع الزراعى يؤثر بشكل سلبى على الإنتاجية الزراعية ، وبالتالى يجب العمل على انتقال العمالة التدريجى خارج القطاع الزراعى و لصالح القطاعات الأخرى.

جدول (٥) : المساهمة النسبية لكل قطاع إلى معدل النمو الاقتصادى خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠

السنوات	معدل نمو كل قطاع لنسبة مساهمته فى النمو الاقتصادى			المجموع	معدل النمو الاقتصادى	المتبقى
	القطاع الزراعى	القطاع الصناعى	القطاع الخدمى			
١٩٩٥	٠,١٧٣	٠,١٥٥	٠,٠٩٨	٠,٤٢٦	٤,٦٤	٤,٢١
١٩٩٦	٠,١٧٨	٠,١٥٥	٠,١٠٩	٠,٤٤٢	٤,٩٩	٤,٥٥
١٩٩٧	٠,٢٠٢	٠,١٤٧	٠,١٢٢	٠,٤٧٢	٥,٤٩	٥,٠٢
١٩٩٨	٠,٢١١	٠,١٢٩	٠,٠٨١	٠,٤٢١	٤,٠٤	٣,٦٢
١٩٩٩	٠,٢٠٢	٠,٢١٣	٠,١٠٢	٠,٥١٧	٦,١١	٥,٥٩
٢٠٠٠	٠,٢٠٣	٠,١٦	٠,١٤	٠,٥٠٣	٥,٣٧	٤,٨٧
٢٠٠١	٠,٢٢٤	٠,٠٩٤	٠,٠٧١	٠,٣٨٩	٣,٥٤	٣,١٥
٢٠٠٢	٠,٢١٩	٠,١٠٣	٠,٠٥٨	٠,٣٨	٢,٣٧	١,٩٩
٢٠٠٣	٠,٢١٣	٠,٠٤١	٠,٠٨٦	٠,٣٤	٣,١٩	٢,٨٥
٢٠٠٤	٠,١٨٢	٠,٠٧٦	٠,١١٩	٠,٣٧٧	٤,٠٩	٣,٧١
٢٠٠٥	٠,٢١٩	٠,١٠٢	٠,١١٦	٠,٤٣٧	٤,٤٧	٤,٠٣
٢٠٠٦	٠,٢٣١	٠,٢٧٤	٠,١٢	٠,٦٢٥	٦,٨٤	٦,٢١
٢٠٠٧	٠,٢٦٢	٠,٢٠٤	٠,١٥٨	٠,٦٢٤	٧,٠٩	٦,٤٧
٢٠٠٨	٠,٢٥٣	٠,١٨٨	٠,١٧١	٠,٦١٣	٧,١٦	٦,٥٥
٢٠٠٩	٠,٢٣٣	٠,١٥	٠,٠٩١	٠,٤٧٣	٤,٦٧	٤,٢
٢٠١٠	٠,٢٤٨	٠,١٢٢	٠,١٢٣	٠,٤٩٣	٥,١٥	٤,٦٦

المصدر : حسبت من بيانات البنك الدولى ، بيانات غير منشورة

١-٣-٢: إعادة توزيع العمالة واثرها على النمو الاحتوائى shift-share analysis of labor productivity model :

للتعرف على مدى حاجة القطاع الزراعى للعمالة، وأثر إعادة توزيع العمالة فيما بين القطاعات على الإنتاجية الزراعية، فيمكن قياس ذلك من خلال استخدام نموذج shift-share analysis of labor

productivity، والذى يتم استخدامه لقياس مدى التحسن فى إنتاجية العمالة نتيجة انتقالها فيما بين القطاعات، حيث يقسم التغير الحادث فى الإنتاجية فيما بين ثلاثة أثار :

- **الأثر الأول within-change or shift component** : التغير الداخلى فى إنتاجية القطاع والذى يقيس من خلاله متوسط التحسن فى إنتاجية العامل داخل القطاع ذاته .
- **الأثر الثانى between-change or share component** : التحسن فى إنتاجية العمال فيما بين القطاعات و الذى يقيس معدل نمو الناتج للعامل الناتج عن إعادة توزيع العمالة فيما بين القطاعات، بحيث أنه فى حال إنتقال العمالة من القطاعات منخفضة الإنتاجية إلى تلك التى تتسم بإرتفاع الإنتاجية ، فإن نتيجة المؤشر تكون موجبة و العكس
- **الأثر الثالث interaction effect** : وهو الأثر التفاعلى و يتخذ قيمة سالبة فى حال إنتقال العامل من القطاعات التى تتسم بإرتفاع الإنتاجية المتوسطة للعامل لتلك القطاعات التى تتراجع معدلات إنتاجها بتزايد العمالة.

حيث يتخذ هذا النموذج الشكل التالى :

$$\frac{1}{n}\ln\frac{y_{t+n}}{y_t} = \overbrace{\frac{1}{n}\ln\frac{\sum_i l_{i,t}y_{i,t+n}}{\sum_i l_{i,t}y_{i,t}}}^{Whithin-change} + \overbrace{\frac{1}{n}\ln\frac{\sum_i l_{i,t+n}y_{i,t}}{\sum_i l_{i,t}y_{i,t}}}^{Between-change} + \frac{1}{n}\ln\frac{\overbrace{\frac{\sum_i l_{i,t+n}y_{i,t+n}}{\sum_i l_{i,t+n}y_{i,t}}}^{Interaction-term}}{\frac{\sum_i l_{i,t+n}y_{i,t}}{\sum_i l_{i,t}y_{i,t}}}$$

حيث تمثل i القطاعات المساهمة فى الاقتصاد، فى حين تمثل l_{it} حصة كل قطاع من قوى العمل، أما فيما يتعلق بـــ y_{it} فهى تمثل متوسط إنتاجية العامل فى كل قطاع سنويا وذلك خلال الفترة t إلى t+n ، وبتطبيق هذا النموذج على البيانات الخاصة بالاقتصاد المصرى نتوصل إلى ما يلى:

Table (6): shift-share analysis of labor productivity for Egyptian economy

	١٩٩٥: ٢٠١٠	١٩٩٥: ٢٠٠٠	٢٠٠٠: ٢٠٠٥	٢٠٠٥: ٢٠١٠
shift	٠,٠٨٥٥١٦	٠,٠٦٢٨٩٤	٠,٠٥٣٤٩١	٠,١١٢٣٠٦
share	٠,٠٠٢٨٠٧	٠,٠٠٤٧٨٧	-٠,٠٠١٢٨	٠,٠٠٦١٢٧
interaction	٠,٠٨٢٦٨	٠,٠٥٦٥٨٣	٠,٠٥٤٦٧٥	٠,١٠٤٩٢٣
total	٠,١٧١٠٠٣	٠,١٢٤٢٦٤	٠,١٠٦٨٨٧	٠,٢٢٣٣٥٦

المصدر: حسبت من بيانات البنك الدولى بيانات غير منشورة.

وبالنظر إلى البيانات الواردة فى الجدول (٦) نلاحظ أن إنتاجية العمالة المصرية قد تحسنت فى الفترة ١٩٩٥: ٢٠٠٠ بمعدل ١٢,٤%، حيث إرتفعت متوسطات الإنتاجية القطاعية بمعدل ٦,٣%، كما تحسنت الإنتاجية القطاعية بمعدل ٠,٥% بسبب إعادة توزيع العمالة من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة (القطاع الزراعى) إلى القطاعات التى تمتاز بإرتفاع إنتاجيتها (القطاع الخدمى)، وهو ما قد أكدته قيمة الأثر التفاعلى الموجبة ٥,٧%، حيث أن القطاع الخدمى هو القطاع الذى أتسم بأرتفاع معدلات إنتاجه خلال هذه الفترة .

أما فيما يتعلق بالفترة ٢٠٠٠: ٢٠٠٥ فمن الملاحظ تراجع معدلات الإنتاجية خلال هذه الفترة حيث بلغت قيمة المؤشر الإجمالى ١٠,٧%، ويمكن إرجاع ذلك إلى قيمة المؤشر الثانى التشارك (share) السالبة -٠,١%، مما يعكس إعادة توزيع العمالة فى تلك الفترة إلى القطاعات التى أتسمت بإنخفاض إنتاجيتها، حيث عاود القطاع الزراعى استقطاب العمالة مرة أخرى خلال هذه الفترة على حساب القطاع الخدمى، حيث تزايدت نسبة العمالة الزراعية من ٣٠% عام ٢٠٠٠ إلى ٣١% عام ٢٠٠٥، فى حين تراجعت العمالة الخدمية من ٤٩,١% من إجمالى العمالة عام ٢٠٠٠، إلى ٤٧,٥% عام ٢٠٠٥، كما أنعكست هذه الأثار السلبية على تراجع كل من الإنتاجية القطاعية و الأثر التفاعلى ٥,٣%، ٥,٥% .

وإن كان هذا التراجع فى معدلات الإنتاجية لم يستمر طويلاً ، حيث عاودت هذه المؤشرات تحسنها خلال الفترة ٢٠٠٥: ٢٠١٠، حيث إرتفعت معدلات إنتاجية العمالة المصرية لتصل قيمة المؤشر الإجمالى إلى ٢٢,٣% ، حيث بلغت قيمة المؤشر للإنتاجية القطاعية ١١,٢%، كما تحسنت قيمة مؤشر إعادة توزيع العمالة بين القطاعات حيث أدى ذلك إلى تحسن الإنتاجية بمعدل ٠,٦%، و أكد على ذلك الأثر التفاعلى و الذى بلغ ١٠,٥% ، و قد نتج ذلك عن إعادة توزيع العمالة من القطاع الزراعى إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى و بشكل خاص القطاع الصناعى ، حيث بلغت حصته من العمالة ٢٥,٣% عام ٢٠١٠ بدلاً من ٢١,٥% عام ٢٠٠٥.

وبصفة عامة فإن النموذج قد أوضح تحسن فى إنتاجية العمالة المصرية خلال فترة الدراسة ، نشأت عن إعادة توزيع العمالة خارج القطاع الزراعى ، حيث بلغت قيمة المؤشر الإجمالية ١٧,١% عن فترة الدراسة ، كما نمت الإنتاجية القطاعية بمعدل ٨,٦% ، لتبلغ متوسط إنتاجية العامل فى القطاعات الثلاثة الزراعى و الصناعى و الخدمى ٢٢,١ ، ٦٥,٧، ٤٦,٤ ألف جنيه على التوالى عام ٢٠١٠ بدلاً من ٥,٣، ١٥,٩، ١٢,٥ ألف جنيه عام ١٩٩٥، و قد أكد على ذلك كل من المؤشر التشاركى و التفاعلى و اللذان بلغا ٠,٣%، ٨,٣% على التوالى .

مما سبق يتضح أن القطاع الزراعى من القطاعات التى تتسم بإنخفاض إنتاجيتها ، و يتزايد هذا الإنخفاض بزيادة تكدس العمالة الزراعية ، حيث يؤدى ذلك إلى تفتت فى الحيازات الزراعية ، و زيادة أعداد المزارع الصغيرة بما يؤدى إلى تراجع استخدام الأساليب الحديثة فى الإنتاج ، و بما ينعكس على تراجع معدلات الإنتاج ، خاصة فى ظل تزايد الضغط على الموارد الأرضية و المائية و محدوديتها ، مما يجعل هذا القطاع هو الأكثر عرضة لإنطباق قانون تناقص الغلة ، و بالتالى فمن الأفضل لتنمية هذا القطاع و رفع إنتاجيته ، الحد من معدلات العمالة به ، وإعادة توزيعها من هذا القطاع إلى القطاعات الأخرى (وهو ما توصل له النموذج السابق **Sectoral Decomposition of Growth with Structural Shifts**) ، وبشكل خاص قطاع الصناعات الزراعية حيث يؤدى ذلك إلى الاستفادة من إنتاجية هذا القطاع المرتفعة ، كما يمكن من خلاله تحقيق زيادة الغلة مع الحجم ، بالإضافة إلى أن تطوير هذا القطاع سيؤدى إلى امتصاص العمالة المتكدسة بالقطاع الزراعى ، و خلق المزيد من فرص العمل داخل القطاع الريفى، كما ستؤدى تنمية هذا القطاع إلى زيادة تنافسية الصادرات الزراعية من خلال عمليات إعداد ما بعد الحصاد و التى تضمن الالتزام بالمعايير الدولية ، كما قد تحد من التالف فى القطاع الزراعى، كما قد تلعب هذه الصناعات دور المغذى للقطاع الزراعى باحتياجاته من مستلزمات الإنتاج ، و تضمن رفع القيمة المضافة للحاصلات الزراعية ، هذا بالإضافة إلى التشابكات الأخرى لهذه الصناعات مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، بما يضمن تحقيق تنمية متوازنة ، يكون القطاع الزراعى أحد القطاعات الرئيسية المساهمة فيها ، و تضمن احتوائية هذا القطاع.

وتضمن مشروعات الصناعات الزراعية المقترحة :

- إنشاء محطات لفرز و تعبئة و تغليف السلع الزراعية
- إنشاء مصانع للأعلاف والمخصبات
- إنشاء مجازر و ربطها بمزارع الانتاج الداجنى و الحيوانى
- أنشاء مزارع للتسمين و الالبان و يتم إلحقها بالمزارع الحقلية كى تستمد منها حاجاتها من المدخلات
- مشروعات للتفريخ و إنتاج البيض
- مشروعات الكومبوست بما يحافظ على البيئة و يقلل من الأوبئة

- إنتاج الغاز الحيوى من المخلفات الزراعية.

الملخص :

يتضح من العرض السابق للدراسة أهمية إعادة توزيع العمالة فيما بين القطاعات ، كما ذكر لويس و شنرى فى نظريتهما، لما لذلك من أثر على رفع معدلات الإنتاجية، و من ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادى، حيث أنه فى ظل محدودية الأراضى، وانخفاض معدلات الاستثمار الرأسمالى فى القطاع الزراعى، وتكدس العمالة الزراعية، فإن ذلك يؤدى إلى تعرض القطاع لتناقص العائد، و من ثم انخفاض معدلات إنتاجيته، و بالتالى معدلات الدخول الزراعية ، مما يخفض من معدلات نموه، و يجعله أحد القطاعات الطاردة للعمالة، كما يؤدى ذلك إلى عدم تحفيز المزارعين لزيادة استثماراتهم داخل القطاع.

لذا و فى حال إعادة توزيع العمالة خارج القطاع الزراعى، فإن ذلك سيؤدى إلى رفع ربحية المزارعين و زيادة معدلات دخولهم، مما يشجعهم على زيادة الاستثمار، ومن ثم تحسن مؤشرات القطاع، وتزايد إنتاجيته، خاصة فى ظل أهمية هذا القطاع فى تحقيق الأمن الغذائى و الاكتفاء الذاتى، و فى ظل ترابطه مع القطاعات الأخرى ، مما يزيد من أثر مضاعف الاستثمار فى هذا القطاع، و بالتالى فمن الأفضل انتقال العمالة إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى، و بصفة خاصة القطاع الصناعى، لما يتصف به هذا القطاع من ارتفاع إنتاجيته، بالإضافة لكونه قطاع إنتاجى، يسهم فى توفير السلع و مستلزمات الإنتاج اللازمة للقطاعات الأخرى، بما يسهم فى رفع قدرات الدولة الإنتاجية وتحقيق النمو.

وفى ظل هذا التوجه فهناك مجموعة من الاجراءات التى يجب على الدولة اتباعها، لتحقيق الأهداف المرجوة من إعادة هيكلة العمالة القطاعية :

- زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعى، و زيادة مخصصاته من الاستثمارات العامة ، لرفع إنتاجيته، ومساهمته فى النمو الاقتصادى.
- الاهتمام بالتعليم الفني الصناعي والزراعي، لما له من أثر على رفع كفاءة و إنتاجية العاملين فى هذه القطاعات.
- الاهتمام باستحداث تكنولوجيا الإنتاج المستخدمة فى القطاعات الإنتاجية لرفع كفائتها
- تذليل الصعوبات والعقبات التى تعيق نمو القطاع الصناعى، و تحفيز الاستثمارات الخاصة داخل هذا القطاع، لتنميته ، بما يضمن توفير المزيد من الفرص لنقل العمالة خارج القطاع الزراعى.
- زيادة الصناعات والصناعات الزراعية داخل المناطق الريفية ، لتسهيل عملية انتقال العمالة، دون حدوث الهجرة الداخلية وما يترتب عنها من تكدس فى المدن و ضغط على بنيتها التحتية
- الاهتمام بالقطاع الخدمى، ورفع معدلات كثافة استخدام الآلات و التكنولوجيا الحديثة به، لتوفير العمالة ونقلها إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى (القطاع الصناعى)

المراجع:

(١) المراجع باللغة العربية

- د.منى البرادعى، د.منال متولى، البعد البشرى و النمو الاقتصادى: النظريـــة و التطبيـــق، سلـــسلة أوراق بحثية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.
- معهد التخطيط القومى المصرى، تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨ ، العقد الاجتماعى فى مصر: دور المجتمع المدنى ، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة و معهد التخطيط القومى المصرى ، ٢٠٠٨.

(٢)المراجع باللغة الأجنبية:

- Alfonso Novales, Esther Fernandez, Jesus Ruiz, Economic Growth Theory and Numerical Solution Methods, Springer-VERLAG Berlin Heidelberg, 2009.
- Christopher Fawson, Dawn Thilmany, John E. Keith, Employment Stability and the Role of Sectoral Dominance in Rural Economies, American Journal of Agricultural Economics, Vol. 80, No. 3, Aug., 1998.
- David N. Weil, economic growth, Pearson, New York.
- David Renelt, economic growth a review of the theoretical and empirical literature, working paper, the world bank, may 1991.
- E. Wayne Nafziger, economic development, Cambridge university press, 2006.
- Eduardo Corso, Inclusive growth analysis and HRV: a methodological note, united natios, 2011.
- Gary Becker "The Economic way of looking at life", Nobel lecture, Department of Economics, University of Chicago, 1992
- Michael P. Todaro, economic development, seventh edition, Longman, New York, 2000.
- Mizuho Kida, Agriculture and inclusive growth—Key questions and diagnostic tools for country economists, United Nations, September 2011.
- Neri Salvadori, the Theory of Economic Growth: a 'Classical' Perspective, Edward Elgar, UK.
- Perkins Radelet, Economic Of Development, Fifth edition.
- Pierre-Richard, the economics of adjustment and growth, the world bank, Washington, D.C.
- Taghi T. Kermani, economic development in action: theories , problems, and procedures as applied in the middle east, the world publishing company, New York.

الملحق الإحصائي

جدول (١): معدلات النمو الاقتصادى للقطاعات الرئيسية خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠

السنوات	النمو الخدمى	النمو الصناعى	النمو الزراعى	النمو الاقتصادى
١٩٩٥	٥,٠١	٥,٠١	٢,٩٠	٤,٦٤
١٩٩٦	٥,٥٩	٤,٩١	٣,٠٧	٤,٩٩
١٩٩٧	٦,٣٤	٤,٦٠	٣,٤٣	٥,٤٩
١٩٩٨	٤,٢٣	٣,٩٨	٣,٦١	٤,٠٤
١٩٩٩	٥,٢٧	٦,٦٠	٣,٥٠	٦,١١
٢٠٠٠	٧,٠٤	٥,٢٩	٣,٤٠	٥,٣٧
٢٠٠١	٣,٥٤	٣,١٣	٣,٧١	٣,٥٤
٢٠٠٢	٢,٨٢	٣,٥٩	٣,٦٠	٢,٣٧
٢٠٠٣	٤,١٤	١,٤٦	٣,٤٨	٣,١٩
٢٠٠٤	٥,٧١	٢,٨٠	٢,٧٦	٤,٠٩
٢٠٠٥	٥,٦٥	٣,٧٠	٣,٢٦	٤,٤٧
٢٠٠٦	٥,٧٢	١٠,٥٢	٣,٢٥	٦,٨٤
٢٠٠٧	٧,٧٩	٧,٥٠	٣,٦٨	٧,٠٩
٢٠٠٨	٨,٣٧	٧,١٢	٣,٣٥	٧,١٦
٢٠٠٩	٤,٤٢	٥,٦٢	٣,١٧	٤,٦٧
٢٠١٠	٥,٩٨	٤,٥٨	٣,٤٧	٥,١٥

المصدر: حسبت من بيانات البنك الدولي، بيانات غير منشورة

جدول (٢) : قيمة الإنتاج القطاعى خلال الفترة ١٩٩٥: ٢٠١٠ (القيمة بالمليون جنيه)

السنوات	الإنتاج الزراعى	الإنتاج الصناعى	الانتاج الخدمى
١٩٩٥	٣٢٠٥٠	٦١٧٠٠,٠٠	٩٧٢٦٠,٠٠
١٩٩٦	٣٦٩٦٨	٦٧٧١٦,٠٠	١٠٩٥٠١,٠٠
١٩٩٧	٤١٨٨٢	٧٧١١٠,٠٠	١٢٨٠٣٦,٠٠
١٩٩٨	٤٥٦٥٢	٨٢٣٢٦,٠٠	١٣٨٧٧٩,٤٠
١٩٩٩	٤٨٩٣٥	٨٧٣٦١,٠٠	١٤٦٢٨١,٧٠
٢٠٠٠	٥٢٨٤٥	١٠٤٥٨٧,١٠	١٥٨٢٣٤,٩٠
٢٠٠١	٥٥٠٦٥	١١٠٨٣٤,٢٠	١٦٦٦٤٤,٨٠
٢٠٠٢	٥٨٣٦٩	١٢٣٤٥٨,٩٠	١٧٢٧٣٥,٩٠
٢٠٠٣	٦٣٨٢٢	١٣٩٣٢٢,٢٠	١٨٧٤٧٥,٢٠
٢٠٠٤	٦٩٢٥٢	١٦٨٢٤٣,٤٠	٢١٨٨٢٧,٠٠
٢٠٠٥	٧٥٢٩٢	١٨٣٨٩١,٠٠	٢٤٧٣٢٨,٠٠
٢٠٠٦	٨١٧٦٦,٢	٢٢٣٣٢٨,٠٠	٢٧٦٠٤٩,٩٠
٢٠٠٧	٩٩٩٥٣,١	٢٦٠٥٧٧,٠٠	٣٤٩٨٥٧,٦٠
٢٠٠٨	١١٣١٠٣,٨	٣٢٣٦٢٣,٠٠	٤١٨٥٧٤,٨٠
٢٠٠٩	١٣٥٤٦٤,٦	٣٧٣٢٧٩,٠٠	٤٨٥٣١١,٤٠
٢٠١٠	١٦٠٩٦٩,٦	٤٣١٧٧٦,٠٠	٥٥٧٨٧٤,٠٠
٢٠١١	١٩٠١٥٩,٣	٤٩٢٩٣٤,٠٠	٦٢٦٨١٢,٤٠

المصدر: حسبت من بيانات البنك الدولي، بيانات غير منشورة

Labor mobility across sectors and its impacts on the agriculture productivity and the Egyptian economic growth rates during the period 1995: 2010

Alshymaa Hamed Mahmoud Haggag
Teaching assistance of economic
Alshorouk Academy

Prof. Dr. khadiga Mohamed El.assar
Prof. of economics
Faculty of economic and political science
Cairo university

Summary

The thesis is concerned with measure the effect of the movement of the labor force from agriculture sector to the other sectors on the agriculture productivity and economic growth during the period from 1995 to 2010, and the importance of that thesis return to the necessity of measuring the agriculture labor force productivity to determine If the staying of labor force within this sector is the best for the sectoral and economic growth, or from the best to the economy labor mobility outside that sector, especially in light of it contains the largest proportion of employment, and the weakness of other productive resources, so to measure the effect of that the thesis use Sectoral Decomposition of Growth with Structural Shifts method, shift-share analysis of labor productivity model .

The thesis was concluded by some recommendations of how to improve that sector productivity through the movement of labor to increase the agriculture productivity and economic growth.

Key words

Economic growth, agriculture growth, agriculture productivity, labor mobility, sectoral decomposition of growth.